

نظرات في مفهومي العدل والعدالة
Vues sur les concepts de la justice

وفاء مطيع

جامعة عبد المالك السعدي – طنجة (المملكة المغربية)

ouafaamoutia@gmail.com

ملخص:

لقد سعت كل المجتمعات عبر العصور إلى تحقيق العدالة التي تعني الإقرار بالحق المشروع والحكم بمقتضاه بكل نزاهة وإنصاف، وبمساواة بين جميع الناس، وقد جاء هذا المقال للوقوف على بعض معاني هاذين المفهومين عند مجموعة من المفكرين ومشرعي القوانين، وكذلك الوقوف على مدى الترابط بينهما وبين القانون والقضاء.

الكلمات المفتاحية: العدل، القانون، القضاء، الشريعة، المجتمعات

SUMMARY

All societies, through the ages, have sought to achieve justice, which means recognizing the legitimate right and ruling accordingly with integrity and fairness, and with equality for all people.

This article came to find out some of the meanings of these two concepts for a group of thinkers and lawmakers, as well as to determine the extent of the interrelationship between them and the law and the judiciary.

key words: Justice, Law, Judicial, Sharia, Societies

مقدمة:

يعتبر العدل والعدالة قاعدتان جوهريتان لاستمرار حياة البشر بعيداً عن الظلم والجور والتطرف، فهما هدف كل الديانات السماوية، ويتبين ذلك في قوله سبحانه وتعالى: "لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط"¹، وهدف سعت إليه البشرية منذ قديم الزمن، وتعتبر العدالة من أكبر المفاهيم التي شغلت الفكر الإنساني، فهي من الأفكار الكبرى والمفاهيم السامية التي تسعى من أجل الارتقاء بكرامة الإنسان وإحقاق حقوقه إذ ظلت مطلباً في كل المجتمعات الإنسانية، وهاجساً يشغل فكر بناء الحضارات، لذلك قد استخلص مشرعو القوانين عبر العصور، فكرة عامة عما يجب أن يستهدفه القانون وهو تحقيق العدالة التي تعني الإقرار بالحقوق المشروع والحكم بمقتضاه بكل نزاهة وإنصاف، وبذلك أصبح العدل في المفهوم الغربي رديفاً لسيادة القانون، وأن القانون هو التعبير الأسمى عن إرادة المجتمع في تنظيم علاقاته، وتحويل الأفراد ما يستحقونه من حقوق.

لذلك فإن العدل بهذا المعنى يفيد المساواة، وهي مساواة مرتبطة بقواعد قانونية واجتماعية، فالمفروض ان تطبق هذه القواعد بمساواة بين جميع الأشخاص بنزاهة ودون محاباة، أما العدالة فتفيد معنى الإنصاف والمساواة وهي وفقاً للمعنى العام لها، تعني الشعور بالإنصاف والرضى بالحكم، وهو شعور كامن في النفس يستشعره ويحس به الضمير النقي، ويكشف عنه العقل السليم وتستلهم منها مجموعة من القواعد تعرف باسم قواعد العدالة مرجعها مثل عليا تهدف إلى خير الإنسانية.

فما هي أهم معاني العدل والعدالة؟ وما هي تحليلات هاذين المفهومين وارتباطهما بالقانون والقضاء؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها ولتفصيل أعمق لهذه المفاهيم فقد قمت بتقسيم هذا البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية العدل والعدالة

المبحث الثاني: علاقة العدل والعدالة بالقانون والقضاء

المبحث الأول: ماهية العدل والعدالة

إذا كان العدل والعدالة من الأهداف السماوية والإنسانية، كان لا بد لنا من التعرف على مفهومهما وخصائصهما، وكذلك معرفة أقوال العلماء وآراءهم في المعاني الواردة فيهما، لذلك سنتعرف على مدلول العدل أولاً (المطلب الأول)، ثم بعد ذلك نتطرق إلى معنى العدالة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: ماهية العدل

للفظ العدل في اللغة العربية دلالة مادية ودلالة معنوية، حسب السياق الذي يرد فيه، سواء باستعماله مصدراً أو صفاً، أو في صيغ الأسماء المشتقة من المصدر فهو بالمعنى المصدري يدل على التوازن بين أمرين في الكم والكيف، فالعدل في اصطلاحه اللغوي هو ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور، عدل القاضي عدلاً في حكمه إذا أنصف وحكم بالحق. والعدل هو خلاف الظلم والجور، والعدل أيضاً هو الرجل العادل المتصف بالصدق في حكمه وقوله، كما يقال: عدل عن الطريق عدولاً إذا مال عنه وتركه. ويطلق العدل أيضاً على الجزاء وعلى الاستقامة وعلى الفريضة والنافلة، وعلى الفداء.

والعدل من أسماء الله الحسنى، أي هو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم، وهو في الأصل مصدر سمي به فوضع موضع العادل، وهو أبلغ منه لأنه جعل المسمى به عدلاً، والعدل (بكسر العين) مثال الشيء ومقداره، ونصف الحمل، يكون على أحد جانبي الدابة، التي تحمله، والجمع أعدل. وهو أيضاً ما يعادل سواه في الوزن².

والعدل بالمعنى المعنوي يدل على تحقق التوازن في الحكم بين طرفين متقابلين على أساس المماثلة بينهما في الاعتبار. فعدم الميل إلى أحد الطرفين دون الآخر، وعدم إثارة أحدهما بالاعتبار هو العدل بينهما³.

ثم تمخض المعنى للعدل في القضاء، والحكم في الخصومات والمخالفات، إنصافاً للمظلوم من الظالم، ووضعاً للحق في نصابه، ومنه قوله تعالى: "ولا يجرمنكم شنآن قوم ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى"⁴. وقوله تعالى: "إن الله يأمر بالعدل والإحسان"⁵، وقوله سبحانه "يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين"⁶.

وبما أن العدل هو التسوية، فهو لا يتحقق أو يتصور إعماله إلا بالنسبة لطرفين متقابلين، وهو بهذا المعنى لا يكون إلا بتطبيق قواعد مقررّة أو أحكام مسبقة أو قيم محددة، وبهذا المعنى ذو البعد الاجتماعي للعدل هو ما ركز عليه القرآن، واعتبره إلى جانب التحلي بالأمانة، من أسس بناء الحياة الاجتماعية الآمنة.

يقول الله سبحانه وتعالى "وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه أينما يوجهه لا يات بخير هل يستوي هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم"⁷. ففي هذه إشارة واضحة إلى ارتباط الأمر بالعدل بإحقاق الحق والتوجيه للخير، وهو أيضا صفة للشخص المستقيم في حكمه، المتحلي بأوصاف النزاهة والمروءة.

ومما يوضح معاني العدل الواردة في القرآن الكريم مدلول الظلم الذي هو نقيض العدل، إذ بضدها تبين الأشياء، فالقرآن يعتبر من الظلم تعمد إنكار الحقيقة الثابتة، أو الحق الصريح، فالمشرك بالله ظالم لأنه ينكر الوجدانية، والكافر ظالم لأنه ينكر النعمة، والباغي على حقوق الغير ظالم لأنه يعتدي على حقوق الغير، والواقع في المعاصي ظالم لنفسه، والإعراض عن مناصرة الحق ظلم.

لذلك فإنه من أجل حماية العدل من نزعات الهوى وإغراء السلطة، فقد حرم الإسلام الظلم، وحذر من وبيل عقابه في الدنيا، وعظيم العذاب في الآخرة. بهذا جاءت الآيات القرآنية تتحدث عن الظلم وآثاره في تسع وثمانين ومئتي موضع من كتاب الله العزيز⁸.

والملاحظ بعد استقراء معاني العدل في القرآن الكريم، أننا نجد يستعمل العدل في معان ثلاث رئيسية:

أولها: التسوية في المقادير والقيم، وبين الأشخاص في الاعتبار، ومنه قوله تعالى: "ولا تتبع أهواء الذين كذبوا بآياتنا والذين لا يؤمنون بالآخرة وهم يربهم يعدلون"⁹.

ثانيها: الإنصاف للمظلوم من ظالمه، وتمكين ذوي الحقوق من حقوقهم المغتصبة، ورد البغي عن المظلومين عند القضاء ومنه قوله تعالى: "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما، فإن بغت إحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين"¹⁰.

ثالثهما: تحقق التوازن الكفيل بانتظام الكائنات وحياتها، فلا يطغى بعضها على بعض، وبهذا المعنى نفهم قوله تعالى: "وتمت كلمات ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم"¹¹، أي تم إنزال القرآن على ما يقتضيه الصدق في الإخبار عن الواقع، أو على ما يقتضيه تدبير الكون، بإجراء سننه على مبادئ التوازن والتكامل.

إن المعنى الأخير من المعاني الأساسية للعدل في القرآن الكريم هو المعنى المحوري الذي تفرعت عنه سائر المعاني الأخرى، ومنه نستنبط التصور الشمولي للعدل كنظام للكون، قائم على التوازن والانسجام¹².

إن التصور الشمولي للعدل كنظام للكون، قائم على التوازن والانسجام، وأول ما يشد النظر في هذا المفهوم الشمولي للعدل هو ارتباطه بالحق بكل معانيه الوجودية والمصلحية، فالعدل حينما يرتبط بالحق بمعناه المصلحي ينصرف إلى مراعاة تمكين المظلومين من حقوقهم وجعلهم يمارسونها بحكم ما تقتضيه الحياة الاجتماعية من توازن ومساواة بين الناس، وهذا هو جوهر العدل الاجتماعي القائم على دفع البغي أو رفع الظلم، وهو ما يطلب من أي سلطة قضائية لتمكين ذوي الحقوق من حقوقهم.

وإذا كان العدل مرتبطاً بمعنى الحق أشد الارتباط وكان الحق له وجودان: وجود بمعناه المطلق ووجود بمعناه الوضعي، فإن وجوده المطلق يعني التوازن داخل نظام الكون، كما أراده الله حينما خلق الكون بالحق وأقامه على سنن لا تتغير، وأن الحق بمعناه الوضعي أو المصلحي، هو التوازن الذي تقوم عليه العلاقات الاجتماعية، والمتأمل للآيات القرآنية الواردة في سياق الحث على العدل أو القسط يلاحظ التركيز على مفهوم العدل الاجتماعي خاصة، وذلك ظاهر في كثير من الآيات، ولا سيما قوله تعالى "إن الله يامر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تتذكرون"¹³.

لكن ما يلفت النظر هو قلة اهتمام الفقهاء المسلمين، بمن فيهم الأصوليون وفقهاء المقاصد بموضوع العدل بالرغم من كونه محورياً للشرعية الإسلامية التي لم تقم إلا على جلب المصالح ودرأ المفاسد وتحقيق العدل والإنصاف بين القوى الاجتماعية حيث يسطوا الأقوياء على حقوق المستضعفين¹⁴.

لذلك كان العدل في رأي المتكلمين والفلاسفة المسلمين مفهوماً مجرداً ومثالياً، وكانوا يعبرون بالألفاظ الامتياز والكمال. لكنهم لم يقوموا بأية محاولة جادة لرؤية العدل مفهوماً وضعياً في ضوء الأحوال الاجتماعية السائدة¹⁵.

ومفهوم العدل إذا لم يؤسس على أرضية من القيم والمرجعيات الثابتة، فسنكون أمام عدالة رضية تتحكم فيها المصالح النافذة، أو عدالة هشة يتفكك بناؤها كلما تطور مفهوم الناس عن الحقوق والواجبات، أما إذا اكتفينا بشكلائية التطبيق العام للقانون من أجل تحقيق العدالة فإننا حينئذ قد نجعل العدل تابعا لسلطة القانون، بدل إن نجعل القانون تحت سلطة العدل، وهنا تبرز فكرة الإنصاف التي هي رديفة أيضاً لفكرة العدل والتي تقوم أساساً على أن العدل لا يتحقق إلا عند إنصاف المظلوم من الظالم.

وهكذا نلاحظ أن فكرة العدل تحيلنا على مرجعيات وتصورات عديدة عن القيم الإنسانية، وعندما ننظر إلى التراث الإسلامي سنجد مفهوم العدل ينشق من هذه التعددية بين مرجعية قرآنية شاملة وأخرى تشريعية خالصة، وبين فكر أخلاقي وكلامي متأثر بالأوضاع الاجتماعية السائدة بالنسبة لكل عصر¹⁶.

وهذه التعددية جعلت بعض الباحثين تصنيف العدل إلى أصناف متعددة حسب المرجعيات والأفكار فقسموه إلى عدل سياسي وفلسفي وقانوني وأخلاقي وإلهي وطبيعي¹⁷.

لكننا في الواقع إذا رددنا مفهوم العدل إلى أصوله المنهجية، المتميز كل منها بمنظور خاص، فإننا نلاحظ أن مفهوم العدل قد انطلق أساساً من منظورات ثلاثة، لكل منها منهجها المميز:

1- منظور فلسفي اعتبر العدل مفهوماً مطلقاً، وقيمه مثالية ومبدأً ضرورياً، هو قوام الوجود الطبيعي والأخلاقي وهذا المنظور يعتمد العقل مرجعية أساسية له.

2- منظور كلامي، مزج بين العقل والنقل في تحديد مفهوم العدل، وقد اتخذ في الأغلب منحى توفيقيا معتبرا العدل محددا بالوحي، لأنه لا مجال في إدراك الحسن والقبح من القيم والصفات إلا بتحديد من الشرع.

3- منظور وضعي تجريبي، اعتبر سائر القيم الأخلاقية ومن ضمنها العدل، قيما نسبية متطورة، تتغير بتغير أنظمة المجتمعات، وبحسب ما يؤثر في هذه الأنظمة من عوامل سياسية واقتصادية واعتقادية وهذا المنظور يعتبر الوقع الاجتماعي والتاريخي هو المرجعية الأساسية التي يستقي منها المفهوم دلالاته.

ومما يعزز له أصحاب هذا المنظور قولهم بأن العدل نسبي، وأنه يخضع للتطور الاجتماعي والتقدم الحضاري، ما يذكره مؤرخو الحضارات وعلماء الاجتماع عن النظم التشريعية والمؤسسات القانونية، وعن تطورها المتلاحق في تاريخ الأمم والشعوب، في سعيها لتجسيد العدل بين الناس في مجتمعاتها.

وعليه فإن هذا التعادل المحكوم بالعدالة ليس واحدا في كل زمان ومكان لأن العدالة هي ذاتها تخضع لمعايير مختلفة تنازعها الموضوعي والذاتي كما تتنازعها القيم الحاكمة في مكان معين وفي زمان محدد، فمفهوم العدالة يشكل جزءا من منظومة القيم التي تشارك مجتمعة في إنشاء قاعدة القانون دون إغفال لدور العناصر الاقتصادية والعقائدية والحركات الاجتماعية ومجموعة الموروثات والتقاليد ومكتسبات الماضي، ومما لاشك أن هذه العناصر معا تؤلف البنيان التحتي لفكرة العدالة¹⁸.

المطلب الثاني: مصطلح العدالة والعدالة الاجتماعية

من الثابت تاريخيا أن فكرة العدل لم يخل منها أي تنظيم اجتماعي، إذا ظلت مطلبا في كل المجتمعات الإنسانية، وماجسا يشغل فكر بناء الحضارات، وقد استخلص المشرعون الأوروبيون وفقها القانون من مجموع تراكمات التجارب والقوانين المدونة، ولا سيما القانون الروماني، فكرة عامة عما يجب أن يستهدفه القانون وهو تحقيق العدالة التي تعني الإقرار بالحقوق المشروع والحكم بمقتضاه بكل نزاهة وإنصاف، وبذلك أصبح العدل في المفهوم الغربي رديفا لسيادة القانون، وأن القانون هو التعبير الأسمى عن إرادة المجتمع في تنظيم علاقاته، وتحويل الأفراد ما يستحقونه من حقوق.

وبما أن هذه الحقوق تتطور وتتنامى، فإن القانون ظل يواكب هذا التطور، بل أصبح يتجاوز التعبير عن إرادة المجتمع المحلي إلى التعبير عن إرادة المجتمع الدولي كما تجسدها الاتفاقيات والأوقاف الدولية¹⁹.

ولقد كان الإسلام رائدا في تأسيس العدالة الاجتماعية على قواعد اعتقادية ومادية وتنظيمية دقيقة، ففكرة العدالة الأولى في الإسلام هي عدالة اجتماعية أي هي وظيفة اجتماعية يقوم بها المجتمع نفسه من خلال آليات ذاتية فيه، تمكنه من تحقيق درجة عالية من العدالة، مع قطع النظر عن وجود السلطة السياسية وعدمه، فالعدالة الشاملة تتحقق تلقائيا عند تحقق الأجزاء، والكل يحصل عندما تنضم الأجزاء بعضها إلى بعض من دون اضطناع أو فعل إضافي²⁰.

وهذا ما وضعه سيد قطب في كتابه عن " العدالة الاجتماعية في الإسلام " فقد انطلق هذا الكتاب من توضيح أن العدل هو جوهر التنظيم الإسلامي، وأن العدالة في الإسلام هي عدالة إنسانية شاملة لا عدالة اقتصادية محدودة، أي أنها عدالة تمتزج فيها القيم المادية بالقيم المعنوية والروحية، ثم إنها عدالة تراحم وتواد وتكافل لا عدالة تنازع وصراع بين الطبقات مع إطلاق للطاقت الفردية والجماعية.

كما أنها لا تعني عدالة المساواة في الأجور، وإلغاء التفاوت الاقتصادي، وإنما هي عدالة مساواة إنسانية لأن الإسلام قرر مبدأ المساواة الإنسانية، ومبدأ العدل بين الجميع لكنه ترك الباب مفتوحاً للتفاضل بالجهد والعمل، وقرر إباحة الفرص المتساوية للجميع، مقيماً العدالة، على ثلاثة أسس:

- التحرر الوجداني المطلق والعبودية لله تعالى وحده.

- المساواة الإنسانية في الحقوق والواجبات والتفاضل بالتقوى.

- التكافل الاجتماعي باعتبار المصلحة العليا للمجتمع، وربط الحرية الفردية والمساواة الإنسانية بهذه المصلحة، وبسياسته الخاصة للمال التي تقوم على حق الملكية الفردية وفق شروط وقيود محددة، وأخذ بمبادئ المصالح المرسله وسد الذرائع التي تمنح الحاكم سلطة مطلقة لتدارك كل المضار الاجتماعية²¹.

فالفكرة الرئيسية في الكتاب هي أن العدالة الاجتماعية تتأسس على العقيدة والسلوك والمنهج الاجتماعي المتكامل في الإسلام، وهي وسائل متكاملة تفضي إلى التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الإسلامي وإلى التضامن فيما بينهم، من خلال تطبيق سياسة مالية ونظام اقتصادي يتجاوب مع قيم العقيدة²².

وبصفة عامة فإن العدالة الاجتماعية تهدف إلى خير الإنسانية بما توحى به من حلول منصفة ومساواة واقعية، تقوم على مراعاة حقائق ظروف الناس وحاجاتهم وأنها تعني شعوراً بالإنصاف يحس به الضمير النقي، ويكشف عنه العقل السليم.

المبحث الثاني: علاقة العدل والعدالة بالقضاء والقانون

يثبت التاريخ أن العدالة كانت في العصور الوسطى رهن القوة، وتقوم على مركز كل فرد في لبيئته أو قبيلته أو بلده، وعلى ما لديه من وسائل خاصة تمكنه من استيفاء حقه أو الثأر لاعتداء وقع عليه أو ذويه، وعلى أمواله دون أن يكون هناك سلطة تقف حكما بين المتخاصمين، وتعيد الحق إلى نصابه، وترفع الأذى على من وقع عليه. ولهذا كان المرء يقتص لنفسه بنفسه، ويعرف هذا العهد بالعدالة الخاصة أو المحاكمة الشخصية، وهذا ما يفسر اتخاذ الأقدمين إله واحدا كرمز للثأر والعدالة، وما لبثت أن تطورت هذه الطريقة شيئا فشيئا، واتخذت أشكالا مختلفة، فحل محل فكرة الثأر والانتقام، أسلوب المهادنة والمصالحة بدلا معرفة المصلحين، ثم أخذ الناس يرفعون أمرهم إلى الكبار بينهم، ويرضون طوعا لأحكامهم.

وتماهى المرء، مدفوعا بغريزته في توسيع حلقة التقارب والتعاون مع أخيه وجاره ومواطنه، حتى قويت فكرة الرابطة الاجتماعية، وتمكنت من إقامة سلطة عامة تتولى إدارة شؤون الأفراد، والسهر على مصالحهم، والحكم بينهم. وتقلص بذلك عهد العدالة الخاصة، وقام على أنقاضه نظام اجتماعي تميز بوضع القوانين والشرائع لحماية حقوق الأفراد، وتحديد علاقاتهم بالسلطة، وعلاقاتهم بعضهم ببعض²³.

المطلب الأول: العدالة والقانون عند فلاسفة اليونان

إن القدرة على إعطاء تقديرات بشأن الأمور التي لها صلة بالعدالة والإنصاف واحتمال التحفز أو التأثر بأحكام عن تلك الأمور تعرف بأنها "قدرة على الإحساس بالعدالة" ولقد ارتبطت هذه القدرة منذ زمن طويل بقدرة الإنسان على تعلم اللغة، وكثيرا ما كانت هاتان القدرتان تعتبران من الخصائص التي يمتاز بها البشر وحدهم، ويشير أرسطو إلى هاته الحقيقة فيقول بأن الإنسان هو الكائن الحي الوحيد الذي منح موهبة الكلام، والغاية من الكلام هي التعبير عن المكسب والخسارة، وبهذا يتم التعبير أيضا عن الإحساس بالعدالة والظلم، لأن من الخصائص الفريدة التي تميز بها الإنسان عن جميع الكائنات الأخرى هي قدرته وحده على إدراك الخير من الشر²⁴.

لقد كان الفلاسفة اليونانيون يميزون بين القانون المطلق أو الطبيعي، وبين القانون الوضعي، أي القوانين الجاري بها العمل في مختلف الميادين، واعتبروا أن العدل بصفة عامة ينقسم إلى قسمين: عدل طبيعي يدخل ضمن قوانين الطبيعة، وعدل وضعي يضع المجتمع لنفسه في صيغ قانونية، وهذا ما يشير إليه أفلاطون في كتابه "الجمهورية" حيث جعل هدف العدالة يتمثل في وضع مخطط للنظام في المدينة، وهذا النظام ينسجم مع النموذج المثالي للعدالة، ويحدد ذلك النموذج المثالي تسلسلا هرميا تكون الحكمة والعقل الفلسفي هي العناصر التي تسيطر بصرامة على كل النوازع والطاقات البشرية، سواء تلك التي تخص الفرد أو التي تخص الجمهورية وفقا للتصور المؤلف في "الجمهورية" الذي يقدمه أفلاطون²⁵.

وبالنسبة لأرسطو فإنه يميز بين عدالتين: عدالة كاملة أو عامة، وعدالة جزئية أو محددة، فالعدالة بالمعنى الأول هي فضيلة براعة تتصف بالكمال قدر تعلق الأمر بعلاقة المرء بأخ له في الإنسانية، إذن فالعدالة الكاملة هي من مزايا شخصية للإنسان وهي الفضيلة التي يظهرها البشر في علاقاتهم بعضهم مع البعض ما دام هذا التفاعل بين البشر يهدف للارتقاء إلى مستوى الحياة الصالحة ويقود إلى تحقيق السعادة لأفراد الذين ينتمون إلى الوسط السياسي ككل، مقابل ذلك فإن العدالة الجزئية لها علاقة بتلك الحصة من المنافع التي ينبغي أن يحصل عليها الأفراد وكذلك الأعباء التي ينبغي عليهم تحملها، من المنافع التي تهتم بها العدالة الجزئية، يذكر أرسطو تحديدا: الشرف، والمنافع المادية، والأمن، على أنه يركز على الأعباء أقل من تركيزه على المنافع.

ويبين أرسطو كذلك أن القوانين في أحسن حالاتها هي طرق متأصلة، لكي يفهم المرء ما هو عادل وما هو غير عادل، فذلك يتطلب الحكمة، لا مجرد معرفة بالقانون، لأن القوانين لا تكون عادلة بطبيعتها، ولكنها تصبح عادلة حين تصاغ براعة وعناية وتعقل. وتظهر أبرز التناقضات بين القانون والعدالة عندما يفتقر النظام السياسي إلى الخاصية المطلوبة لدعم العدالة من دون قيد أو شرط، وهي بالتحديد العيش المشترك بين أشخاص أحرار ومتساوين نسبيا، وفي حال غياب هذا الأساس للعدالة والقانون لا تصبح هناك عدالة سياسية، ولكن مظهرا من مظاهر العدالة فقط، لأن العدالة لا تتحقق إلا بين الناس الذين لديهم قانون يحكم تعاملاتهم المشتركة، ولا يوجد قانون إلا في المكان الذي يسود فيه الظلم²⁶.

المطلب الثاني: العدالة والقضاء في المنظور الإسلامي

إن المسئول الأول أمام الله والأمة والتاريخ عن حماية المجتمع هو الحاكم باعتباره رئيس الدولة، فمن واجبه حماية الأموال والأنفس والأعراض والدين، وذلك من أجل إقامة المجتمع الفاضل الذي تتحقق فيه أسس العدالة²⁷، ويتمتع فيه كل إنسان بالأمن على نفسه وماله وعرضه. وفي ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبته المشهورة التي ألقاها في حجة الوداع: "إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، ألا ليلبلغ الشاهد منكم الغائب"²⁸. ولما كان الحاكم لا يمكنه أن يتولى بنفسه النظر في الخصومات التي تقع بين أفراد المجتمع نتيجة معاملاتهم الشخصية أو المالية، أو في إقامة الحدود فيمن يتعدى على مال الغير أو نفسه أو عرضه، كان من الضروري أن يستعين الحاكم بقضاة يتولون مهمة الفصل في الخصومات التي تنشأ بين أفراد المجتمع، على أن يكون هؤلاء القضاة على درجة كبيرة من العلم والمعرفة بمصادر الشريعة الإسلامية، وقدرة على استنباط الأحكام العملية من أدلتها التفصيلية²⁹.

لذا فإن جزءا كبيرا من العدالة بصفة عامة يتحملها النظام القضائي لأنه هو الجهاز الذي يتكلف بإقامة القسط والعدل بين الناس، ذلك أن القضاء المستقل هو وسيلة الجولة لدفع الظلم عن الناس، وإقامة معالم العدل في الأرض، وهي ذات الغايات التي تعطي لفكرة الدولة العادلة معناها، ومبررات قيامها، فإذا كان هدف الدولة هو سيادة الحق

والعدل والعدالة، فإن القضاء المستقل هو الدعامة الأساسية لتحقيق هذا الهدف النبيل، ففي ظل القضاء العادل المستقل يستطيع كل فرد في المجتمع أن يحظى بالأمن والكرامة والحرية والمساواة³⁰.

فحينما بعث النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن سألته: كيف تقضي يا معاذ؟ قال أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: فبسنة رسول الله. قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو. قال: فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم على صدره وقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله".

فهذا الحديث يدل على أن رسول الله عليه الصلاة والسلام كان حريصاً على أن يسمع من صاحبه ما يطمئنه على أن أمور المسلمين سوف تكون تحت يد أمينة عادلة، والأسئلة التي تضمنها الحديث تنطوي على معاني الشفقة والرحمة بالمحكومين حتى لا يتولى أمرهم جاهل فيكون الظلم والجور، وبالتالي يكون الاضطراب، وانعدام السكينة في المجتمع.

ولقد وضع الرسول عليه السلام مجموعة من القواعد العامة ليسترشد بها القاضي عند الفصل في الخصومات مثل البيئة على من المدعي واليمين على من أنكر، ومثل عدم التسرع في الحكم قبل السماع من الطرفين، فإذا سمع القاضي أقوال كل من الخصمين سهل عليه الأمر... وهكذا كان الرسول الكريم حريصاً كل الحرص على كفالة تطبيق العدالة عند الفصل في المنازعات التي تثور بين أفراد المجتمع³¹.

إن نطاق العدالة في الشريعة الإسلامية وفي الفقه الإسلامي، يتسع ليشمل مجالات الحياة الإنسانية كافة. وبذلك تتفوق النظرة الإسلامية إلى هذا المبدأ الأساسي أو هذه القيمة الاجتماعية على غيرها من النظرات القديمة والمعاصرة³².

خاتمة:

من خلال ما سبق يتبين لنا أن العدل والعدالة بصفة عامة هي ضامن التوازن في المجتمع وأساس استقرار وتطور المجتمعات خاصة والحضارات عامة، فهي تندمج في إطار السلوكيات الضرورية للضمير الإنساني ويتفاعل دورها أساسا في القضاء العادل الذي يتماشى وتطورات العصر رغم وجود عدة عراقيل تعرقل مسيرة العدالة من ظلم وجور وأنانية البشر في تعاملهم مع بعضهم البعض.

فالعدالة اليوم لم تعد مجرد حماية للحقوق الفردية والمصالح الاجتماعية، وإنما أصبحت ميزانا كونيا ومعيارا للسلوك القويم للإنسان بصفة عامة بغض النظر عن التوجهات والتيارات والسياسات، فلا يمكن تصور مجتمع بدون عدالة وإلا سيكون خارجا عن النظام البشري والنظام الكوني بصفة عامة.

الهوامش:

- 1- سورة الحديد، الآية: 24.
- 2- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر بيروت، الطبعة الثالثة 1414-1994. المجلد الحادي عشر ص: 430. ومحمد الكتاني: موسوعة المصطلح في التراث العربي الديني والعلمي والأدبي، دار الثقافة الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2014. الجزء الثاني، ص: 1611.
- 3- محمد الكتاني: منظومة القيم المرجعية في الإسلام مركز الأبحاث والدراسات في القيم، الرابطة المحمدية للعلماء الرباط. الطبعة الثانية، 2011-1433 ص: 169.
- 4- سورة المائدة: الآية 9.
- 5- سورة النحل: الآية 90.
- 6- سورة النساء: الآية 135. يقول رشيد رضا في معنى قوله تعالى: "قوامين بالقسط" وهذه العبارة أبلغ ما يمكن أن يقال في تأكيد أمر العدل والعناية به، فالأمر بالعدل والقسط مطلقا يكون بعبارات مختلفة بعضها أكد من بعض، تقول: اعدلوا، اقسطوا. وتقول: كونوا عادلين أو مقسطين، وهذه أبلغ لأنها أمر بتحصيل الصفة لا مجرد الإتيان بالقسط الذي يصدق مرة. وتقول: أقيموا القسط. وأبلغ منه: كونوا قائمين بالقسط، وأبلغ من هذا وذاك: كونوا قوامين بالقسط، أي لتكن المبالغة والعناية بإقامة القسط على وجهه صفة من صفاتكم، بأن تتحروه بالدقة التامة، حتى يكون ملكة راسخة في نفوسكم. والقسط يكون في العمل كالقيام بما يجب من العدل بين الزوجات والأولاد، ويكون في الحكم بين الناس ممن يوليه السلطان أو يحكمه الناس فيما بينهم، وكان ينبغي أن يكون المسلمون بهذه الهداية أعدل الأمم وأقومهم بالقسط، وكذلك كانوا عندما كانوا مهتدين بالقرآن. انظر: محمد رشيد رضا، تفسير القرآن الحكيم، المسمى بتفسير المنار، المكتبة التوفيقية - بدون تاريخ الطبع - الجزء الخامس. ص: 390.
- 7- سورة النحل: الآية 76.
- 8- سعدي أبو حبيب، دراسة في منهج الإسلام السياسي. دار الحديث الكتانية، والصديق للعلوم، لبنان 1434هـ-2013م، الطبعة الأولى. ص: 536.
- 9- سورة الأنعام: الآية 151.
- 10- سورة الحجرات، الآية: 9.
- 11- سورة الأنعام الآية 116.
- 12- محمد الكتاني: منظومة القيم المرجعية في الإسلام مرجع سابق. ص: 170-172.
- 13- سورة النحل: الآية 90.
- 14- محمد الكتاني منظومة القيم المرجعية في الإسلام، مرجع سابق ص: 173.
- 15- مجيد خدوري: مفهوم العدل في الإسلام، دار الكلمة، سوريا 1998. ص: 204.
- 16- محمد الكتاني: منظومة القيم المرجعية في الإسلام
- 17- مجيد خدوري: مرجع سابق ص: 29..

- 18- عدنان نعمة، مبادئ العدالة والإنصاف، أصول الفكرة وتحليلاتها في الحقلين الإنساني والقانوني، منشورات زين الحقوقية بيروت الطبعة الأولى 2016. ص: 24.
- 19- محمد الكتاني: منظومة القيم المرجعية في الإسلام. مرجع سابق، ص: 176.
- 20- وجيه قانصو: تمثيلات العدالة والحرية في التاريخ الإسلامي. المركز الغربي للأبحاث ودراسة السياسات الطبعة 1. 2014 ص: 241.
- 21- سيد قطب: العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الشروق القاهرة، 1415-1995م. ص: 31-32.
- 22- سيد قطب: العدالة الاجتماعية في الإسلام، مرجع سابق. ص: 28 وما بعدها. ويرى سيد قطب أن طبيعة نظرة الإسلام إلى الحياة الإنسانية تجعل العدالة الاجتماعية عدالة إنسانية شاملة لكل مقومات الحياة الإنسانية، ولا تقف عند الماديات والاقتصاديات وأن القيم في هذه الحياة مادية معنوية في الوقت ذاته لا يمكن الفصل بين صفتيها المتحدتين وأن الإنسانية وحدة متكافئة متناسقة لا جماعات متعارضة متنافرة.
- 23- ملحم قربان: قضايا الفكر السياسي: العدالة. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى 1412-1992. ص: 258-259.
- 24- ديفيد جونسون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصر، سلسلة عالم المعرفة، 2012. ص: 24-25.
- 25- ديفيد جونسون، مختصر تاريخ العدالة، مرجع سابق. ص: 79.
- 26- المرجع نفسه. ص: 106-107.
- 27- لكن إقامة العدل في الدنيا عند ابن تيمية رحمه الله ممكن في ظل حكومة غير مسلمة، ففي ظل حكومة عادلة ولو كانت غير مسلمة، تستقيم أمور الناس في الدنيا أكثر مما تستقيم في ظل حكومة ظالمة، ولو كانت مسلمة. والعدل (نعم حتى العدل الإلهي) قائم في الأولى أكثر مما هو قائم في الثانية، أما الإيمان فغير كاف لإقامة العدل في الدنيا، ولا يقال عن صاحبه أنه عادل إلا إذا كان عادلاً فعلاً، وهذه صفة قد يستحقها غير المؤمنين، أما المؤمن فيجازى على إيمانه في الآخرة. انظر: عزمي بشارة، ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي، تأليف مجموعة من المؤلفين. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الطبعة الأولى 2014. ص: 40-41.
- 28- الحديث رواه البخاري (حديث رقم 105 باب لينبلغ العلم الشاهد الغائب) ورواه مسلم (حديث رقم 1218 باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم. انظر: أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري: المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت الطبعة الأولى 1419-1999. ص: 565. و أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم، دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت الطبعة الأولى. ص: 41.
- 29- عبد الواحد محمد الفار، قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة 1991. ص: 172.
- 30- المرجع نفسه. ص: 174.
- 31- عبد الواحد محمد الفار، قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية، مرجع سابق. ص: 173.
- 32- محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية. دار الشروق القاهرة، الطبعة الأولى 1410 1989. ص: 208.

قائمة المصادر و المراجع:

- 1- أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري: المسند الصحيح المختصر من السنن، دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت الطبعة الأولى 1419-1999.
- 2- أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم، دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت الطبعة الأولى.
- 3- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر بيروت، الطبعة الثالثة 1414-1994. المجلد الحادي عشر.
- 4- ديفيد جونسون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصر، سلسلة عالم المعرفة، 2012.

- 5- سعدي أبو حبيب، دراسة في منهاج الإسلام السياسي. دار الحديث الكتانية، والصدیق للعلوم، لبنان 1434هـ-2013م، الطبعة الأولى.
- 6- سيد قطب: العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الشروق القاهرة، 1415-1995م.
- 7- عبد الواحد محمد الفار، قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي والشریعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة 1991.
- 8- عدنان نعمة، مبادئ العدالة والإنصاف، أصول الفكرة وتحليلاتها في الحقلین الإنساني والقانوني، منشورات زين الحقوقية بيروت الطبعة الأولى 2016.
- 9- عزمي بشارة، ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي، تأليف مجموعة من المؤلفين. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الطبعة الأولى 2014.
- 10- مجيد خدوري: مفهوم العدل في الإسلام، دار الكلمة، سوريا 1998.
- 11- محمد الكتاني: منظومة القيم المرجعية في الإسلام مركز الأبحاث والدراسات في القيم، الرابطة المحمدية للعلماء الرباط. الطبعة الثانية، 2011-1433.
- 12- محمد الكتاني: موسوعة المصطلح في التراث العربي الديني والعلمي والأدبي، دار الثقافة الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2014. الجزء الثاني.
- 13- محمد رشيد رضا، تفسير القرآن الحكيم، المسمى بتفسير المنار، المكتبة التوفيقية - بدون تاريخ الطبع - الجزء الخامس.
- 14- محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية. دار الشروق القاهرة، الطبعة الأولى 1410 1989.
- 15- ملحم قريان: قضايا الفكر السياسي: العدالة. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى 1412-1992.
- 16- وجيه قانصو: تمثيلات العدالة والحرية في التاريخ الإسلامي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الطبعة الأولى.